

حوار

درياس: قرار الرئاسة خارجي



رشيد درياس: لست حصة احدا (هروان بو حيدر)

رسائل إلى المحرر

وزارة الاتصالات توضح

رداً على المقال المنشور أمس بعنوان "خدمات الجيل الرابع: تقاسم 200 مليون دولار بين 3 شركات"، نوضح أن المقال يحتوي على مغالطات ويتنافى مع الحقيقة والواقع، ما اقتضى منا الرد الآتي:

- لا علاقة لوزير الاتصالات بهذه المناقصة لا بصورة مباشرة ولا بشكل غير مباشر، واللجان المشكلة من قبل شركتي "تاتش" و"ألفا"، اللتين تشغلان شبكتي الخليوي في لبنان، هي التي تجري المناقصة على مسؤوليتها، وإن نتيجتها النهائية لم تُرفع لغاية تاريخه إلى وزير الاتصالات. أكثر من ذلك، رفض وزير الاتصالات طلب الشركات انداب شخص من فريق عمله للإشراف على أعمال المناقصة.

- في ما يتعلق باستبعاد شركة ZTE، يهّمنا أن نؤكد أن قبول شركة في المناقصات أو رفضها يعود للشركتين المشغلتين وليس للوزارة التي تأخذ علماً بالنتيجة من قبل المشغل، ويبقى للوزير الموافقة على نتائج المناقصة أو رفضها في ضوء شفافية الآلية المتبعة فيها والتعليل التقني الواضح للقرارات الصادرة عن الشركتين.

- أما في ما يتعلق بموضوع تلبية وزير الاتصالات دعوة شركة هواوي لزيارتها في الصين، فقد سبق للوزير أن لبي دعوة شركات عدة للإطلاع على أبحاثها ومدى التطور الذي بلغته، إما شخصياً وإما بإيفاد مهندسين أخصائيين من فريقه في الوزارة، ومن بين هذه الزيارات زيارة شركة ZTE في الصين.

- نستغرب المبالغ المالية للمناقصات الواردة في المقال والزعم بأن ثلاث شركات تقاسمها وتؤكد أن مناقصات الجيل الرابع ما زالت قيد الدرس ولم يتم عرض النتائج النهائية علينا بما فيها مناقصة الـ RADIO.

المكتب الاعلامي لوزارة الاتصالات

رد المحرر:

كان لافتاً أن وزير الاتصالات بطرس حرب لبي دعوات الشركات للاطلاع على تطورها التقني، فهو محام وليس خبيراً تقنياً في مجال الاتصالات، فضلاً عن أن تلبية مثل هذه الدعوات شخصياً أمر يزيد التساؤلات ولا يلغيا أن يكون لبي أكثر من دعوة. كما تجب الإشارة إلى أن المال المدفوع على المناقصات هو مال عام يقتضي إنفاقه وفق الأصول القانونية وبشفافية كاملة، وهو الأمر الذي لم يحصل في هاتين المناقصتين. أما التنصل من المسؤولية بالقول إن لا علاقة لوزارة الاتصالات بهذه المناقصة، فهو أمر يثير الاستغراب والشكوك أيضاً حول طريقة إدارة المال العام والتسليم المطلق لشركات القطاع الخاص، فيما كان يتوجب على وزير الاتصالات مراقبة الشفافية في الاستثمارات التي تنفذ على شبكتين مملوكتين من الدولة اللبنانية ويقتصر دور الشركات على إدارتهما فقط. وربما استعمل هذا التنصل من المسؤولية في اتجاه زيادة التأثير على المناقصة ونتائجها.



تنويه الهرطقة بترحيل النفايات

... وبعد أن أتحدثنا حكومتنا «العتيبة» بتنفيذ البيان الوزاري بدءاً من قانون الإنتخاب مروراً بالتعيينات وإقامة دولة القانون والمؤسسات ووقف الهدر والفساد وصولاً إلى أزمة المياه والكهرباء المزمنة وغيرها وتعهداً بالوصول إلى إنتخاب رئيس يُرضي طموحات اللبنانيين، لا تزال حكومتنا العاجزة تتخبط بملف «تافه» إسمه النفايات...

لقد تخطت هرطقات هذه الحكومة العجيبة بهرطقاتها التي لا تُعد ولا تُحصى وتوجتها بهرطقة ترحيل النفايات من خلال قرار الترحيل الذي يجب على الشعب اللبناني بأكمله الوقوف في وجهه حيث أن هذا الإستخفاف لا يُمكن له إلا أن يواصل بنا وبوطننا بالإنحدار إلى الهاوية...

إن كل هذه الأموال الطائلة التي ستدفع إكراماً لهذه الهرطقة يمكن أن تُحل بحلول أبدية وعملية وعلمية وتكلفة بسيطة أمام هذا الترحيل العبثي وذلك من خلال الشروع في إنشاء معامل في كل الأضية من أجل نقل تلك النفايات عبر إشراف البلديات من بعد إعطائها حقوقها المسلوبة من أجل فرزها من المصدر وإعادة تدويرها وتحويلها إلى أسمدة بالشروط البيئية تحت إشراف الخبراء البيئيين... لتكون نعمة مبرحة وليس نقمة مخسرة من خلال المناورة في إجتراف حلول مصيرها الفشل...

إن لترحيل النفايات شروطاً يستحيل على حكومتنا الإلتزام بها من خلال حالتها الآسنة والمختلطة بجميع أصناف «الكوكتيل» لأنه ستنتج عنها مقاضاة قانونية وبيئية أمام المحافل الدولية ستضاعف إنهيارنا ولا طاقة للبنان على تحملها...

والجدير بالذكر أن نقل النفايات عبر المرفأ إلى ناقلة النفايات سينذر بكارثة بيئية كبيرة جزاء إنزلاق كميات كبيرة من النفايات إلى البحر...

إن الأخرى بهذه الحكومة ورئيسها الحريص على أموال اللبنانيين توفير المائتين وخمسين دولاراً للطن الواحد من النفايات المفترض أن تكون مُنتجة... الأخرى بهم توفيرها في سبيل التنقيب وإستخراج النفط والغاز ومُعضلة الكهرباء والمياه وهلمّ جزاً...

عباس حيو، عينا الشعب

يرى وزير الشؤون

الاجتماعية رشيد درياس

أن اللبنانيين اضعف من

أن يقرروا من يكون رئيس

جمهوريةهم المقبل.

معتبراً أن «القرار يأتي من

الخارج... ونحن ننقذه».

ورأى أن رئيس الجمهورية

القوي يكسر الكرسي، وأن

الرؤساء اللاحقين في تاريخ

لبنان لم يكونوا اقوياء

عبد الكافي الصمد

«خدها من الآخر. قرار انتخاب

رئيس جديد للجمهورية ليس

ملكنا، بل يأتي من الخارج، ونحن

ننقذه. إذا كنا لم نستطع أن نملك

قرار رفع كيس زباله من الطريق،

هل تظن أننا نملك قرار انتخاب

رئيس؟». بهذه «الأريحية»

ينظر وزير الشؤون الاجتماعية

رشيد درياس إلى «أم الأزمات»

السياسية في لبنان؛ وهو يرى أن

«رئيس الجمهورية القوي يكسر

الكرسي، والرؤساء الناجحين لم

يكونوا اقوياء».

من مكتبه في مدينة الميناء

المطل على محمية جزر النخيل

فيها، يرى الوزير الطرابلسي أن استمرار العماد ميشال عون في ترشيح نفسه «كان خطأ وقد استنزف نفسه، فيما سمير جعجع استنزف منذ الأيام الأولى لترشيحه». أما الوزير سليمان فرنجية فلم يكن خارج حساباته، حتى من قبل مبادرة الرئيس سعد الحريري، لأن «بلي في قلبه على لسانه»، ناقلاً عن رئيس تيار المردة، في عشاء جمعه ومفتي طرابلس والشمال الشيخ مالك الشعار قبل أكثر من شهرين وقبل الحديث عن المبادرة، رفضه انتخاب رئيس توافقي أو وسطي، وأنه «مع عودة سعد الحريري إلى رئاسة الحكومة بموازاة رئيس

تقرير

الأسير على خطى الدليمي وحמיד؟

امال خليل

لا يتركز الاهتمام على مجريات جلسة

محكمة أحمد الأسير المقررة الثلاثاء

المقبل، بقدر ما يتركز على الموعد الذي

سيضربه رئيس المحكمة العسكرية

العميد خليل إبراهيم للجلسة التالية،

إذ إن جلسة الثلاثاء باتت في حكم

المؤجلة، وفق ما أكد رئيس هيئة الدفاع

عن الأسير المحامي أنطوان نعمة

له «الأخبار». طول المدة بين الجلستين

المقبلتين أو قصرها «سيشكل انعكاساً

لمسار المفاوضات حول صفقة التبادل

بين داعش والدولة اللبنانية لتحرير

العسكريين المختطفين لدى التنظيم»،

يقول نعمة. اسم الأسير «مطروح بقوة

على رأس لائحة التبادل التي يروج لها

داعش لسجناء موقوفين في لبنان،

لا يشكل صدمة لدعاة هيئة الدولة وذوي شهداء الجيش في أحداث عبدا. نموذج صفقة التبادل مع «النصرة» نقلهم إلى مرحلة ما بعد الصدمة، بالنظر إلى تجربة سجي الدليمي، طليقة البغدادي وسليمة العائلة الجهادية بين «النصرة» و«داعش» في سوريا والعراق، وجمانة حميد، ناقلة منفجرات العمليات الانتحارية في بيروت، والشيخ السوري محمد بحبي الذي أوقف في عرسال مرتدياً حزاماً ناسفاً.

مبرر تأجيل جلسة الثلاثاء سيطرح من قبل هيئة الدفاع «التي ستستهمل لاتخاذ موقف من قرار المحكمة المنتظر حول الدفوع الشكلية التي كانت تقدمت بها في الجلسة السابقة في 20 تشرين الأول الفائت» أوضح نعمة. حينها، تقدمت الهيئة بأربعة دفوع،

أولها إبطال التحقيقات الأولية مع الأسير، وثانيها طلب الإذن من دار الفتوى بملاحقته لأنه شيخ معمم، وثالثها الإلتزام بسرية المحاكمة لوجود قاصر بين المتهمين في ملف عبدا، ورابعها انتهاك سرية التحقيق بنشر أجزاء منها قبل وصول الملف إلى المحكمة. أما إبراهيم، فقد تعهد بإنجاز تقرير طبي حول حالة الأسير الصحية من قبل لجنة من الطبابة العسكرية وعرض نتائجه في جلسة الثلاثاء. وعن مسار المفاوضات، لفت مصادر مواكبة إلى أن الاتصالات بدأت جدياً بين الأطراف التي دخلت على خط صفقة «النصرة»، من قطر إلى تركيا. لكنها لمحت إلى دخول طرف لبناني إلى جانب الأمن العام الذي يمثل الدولة اللبنانية، على خط الاتصالات.